ولا مالا اجاب صيغة المضارع لايقع بها الطلاق كما صرح به ابن كمال بن الهمام الا ان
غلب في الحال وصرح بعضهم بانها لاتطلق بنكونى طالق حيث لانية له لانه للحال ولا غلبة للحال
وانت على علم بانه يتعين على الحال اذا ولو غلب في الحال فافهم والله اعلم سئل في امرأة
وكلت اباها بطلاقها فقال للزوج خذ ذلك كذا وطلقها فطلقها منجزا هل يقع الطلاق
ويلزم المال ام لا اجاب نعم يقع الطلاق ولا يلزم المال عندنا به حنيفة كما يعلم من كلام
المحيط وغيره وعبارته لو قالت طلقني ولك الف او اخلعني ولك الف ففعل فعنده وقع
ولم يجب المال والوكيل في ذلك كالاصيل والله اعلم سئل في رجل طلق زوجته بائنا
وحل عليه مهرها الموصل فالزمه القاضي به فادعى انه فقير هل يحبس ام لا يحبس الا
ان تثبت الزوجية يساره بالبينة وهل اذا كان ذا حرفة لا يقدر على الوفاء الا منها يلزم
عليه بقدر ما يكتب مما يفضل عما لا بد له منه اجاب لا يحبس اذا ادعى الفقير الا اذا اقامت
بينة على يساره فاذا لم تقم بينة على ذلك وكان محترفا يتسلط عليه بقدر ما تحصل
من حرفته بعد ان تترك له كفايته من النفقة وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وان
اعلم سئل في رجل حلف قاض من قضاة هذا الزمان بالطلاق من زوجته انه يأتيه
غدا بكذا مالا يسمونه محصولا يأخذونه ظلما وكان مدعا عليه فحب الشريعة ومنعوه
حتى مضى الغد هل يحنث ام لا اجاب لا يحنث نقل الخانية والتاتارخانية والقنية وغيرها
قال لاصحابه ان لم اذهب بكم الليلة الى منزلي فامرأته طالق فذهب بهم بعض الطريق
فاخذهم العسر فحبسهم لا يحنث وفي القنية ان لم اعمل هذه السنة في المزارعة بنفسي
فمرض ولم يتم حنث ولو حبسه السلطان لا يحنث فهذا ان الفرعان صريحان في واقعة
الحال والله اعلم سئل في طلاق المدهوش هل هو واقع ام لا وما تفسير وهل القولة
في المدهوش ام لا اجاب صرح في التاتارخانية نقلا عن شرح الطحاوي بعدم وقوع
طلاق المدهوش وكذا المحقق ابن الهمام في فتحه وكذا المرحوم العلامة الغزي في منته
واعلم انهم اجمعوا على ان غير العاقل لا يقع طلاقه لا اذا كان زوال العقل بسبب كان فيه
هو معصية فانه يقع طلاقه زجرا له عنه ولا فرق في غير العاقل كمن زال عقله بجنون
او عته او برسام او اغماء او دهش والجنون داء معروف والعته قلة الفهم واختلاط الكلام
وفساد التدبير وذلك بسبب اختلال العقل فيشبه مرة كلامه كلام العقلاء ومرة كلام
المجانين والبرسام علة يهذي فيها العليل والدهش ذهاب العقل من دهل اورد اذا غلط
من فسره في هذا الحديث بالتحير اذ لا يلزم من التحير وهو التردد في الامر والغلط ذهاب
قال في القاموس دهش كفرح فهو دهش تحير او ذهب عقله من دهل اورد انتهى فالمدهوش
هنا الذاهب العقل بسبب احدهما فاذا علمت ذلك علمت التسوية في الحكم بين طالق المجنون

وبين

وبين طالق من ذكر والحكم في المجنون اذا عرف انه جن مرة فطلق وقال عاودني الجنون فتكلمت
بذلك وانا بجنون ان القول قوله كما نقله الخانية والتاتارخانية وغيرها فظهر لك من هذا ان المدهوش
ان عرف هذا الدهش مرة فالقول قوله بيمينه وان لم يعرف لم يقبل قوله قضاء الا ببينة اذا الثابت
بالبينة كالثابت عيانا اما ديانة فيقبل لانه اخبر بنفسه فاغتنم هذا التحرير فانه معزوز والله اعلم
سئل في غير مدخولة عاقل زوجها توكيلا تخضر بطلاقها اذا غاب مدة كذا وغاب مدة المعينة
هل يصير وكيلا فيقع طلاقه بمجرد مضيها التزوج من غير تربص اجاب نعم يصير وكيلا عند ما الطلاق
لصحة تعليق الوكالة بالشرط فيقع طلاقه وطها التزوج متى شاءت والله اعلم سئل في رجلين
حلف احدهما بالطلاق الثلاث على غلام انه ابن ابراهيم وحلف الاخر بالطلاق الثلاث على انه ابن
محمود فتبين انه ابن محمود ومحمود ابن ابراهيم المذكور فهل يقع الطلاق على الحالف انه ابن ابراهيم حيث
اراد بالابن ابن الابن ام لا اجاب لا يقع عليه الطلاق ويصدق ديانة كما لو حلف انه مولى
فلان وهو مولى مولاه وقد نواه وكما اذا حلف ان هذه اخته ونوى الاخية في الاسلام كما نص
على هذين الفرعين صاحب التاتارخانية وغيره من ائمتنا الاعلام وقد تقرر ان ابن الابن
يسمى ابنا وهذا مما لا اشكل فيه ولا ابهام عند ذوي الافهام وحيث نوى ما احتمله الكلام صدق
على ارادته ذلك المرام ونظر الى قول القائل بنونا بنوا ابنائنا الخ وواقعة الحال ولى بالحكم
من الفرعين المذكورين والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجته انه ما يحرث
في مزرعة كذا فهل اذا حرث ابنه على بقره فيها وهو يبذر له ويعنف ويعينه الا في نفس الحرث يقع
عليه الطلاق ام لا يحنث نواه وكان حلف على فعل نفسه اذ هو من مباشر بنفسه حيث لم يباشر
فعل الحرث الذي هو شق الارض بالمحراث المعهود لا يقع عليه الطلاق والحال هذه لانه المعروف
في زماننا بحيث لا يطلق عرفا الا عليه فلا يسمى البذار حارثا ولا يقال ابو زرع وانما الحارث
فهو عرفا قليمنا خاص بما فسرنا وهو ظاهر والله اعلم سئل في رجل حلف بالطلاق انه ما يكون
في البيت الفلاني عقيب النزول من الكروم الا كتفي فلانة فنزل من الكروم وسكت كتفي المذكورة فيه
عقيبه ثم خرجت منه في ثاني الليلة وسكتت كتفي الاخرى فيه فهل يحنث ام لا اجاب لا حنث لانحلال
اليمين بكل من الاولى فيه عقيب النزول وذلك لان الحلوف عليه عدم سكنى غيرها عقيب النزول فاذا
وجد سكناها عقيبه لم يصدق على الثانية انها سكنت عقيب النزول بل سكنت عقيب سكنى الاولى
فانتفى شرط الحنث كما هو ظاهر والله اعلم سئل في رجل عازب في ابواء زوج اخته وعياله
له اصهار حلف زوج اخته المذكور بالطلاق الثلاث انه لا ينازله ما دام صهرا لهم ناويا بالمنازلة
الايواء المعهود له فهل يحنث بدخوله بغير اذنه اذا راه وسكت ام لا يحنث واذا لم يكن لزوجته اذن
حقيقة المنازلة حتى لا يحنث بدخوله عليه كما شرح الكنز لا يعد منازلا له لاحقيقة ولا عرفا اجاب
لا يحنث على كل حال بدخول المحلوف عليه لان من تعهد اخته بالزيارة والاكل والشرب عندهما لا يعد

بيمينه وان لم يعرف بالجنون
مرة لم يقبل قوله صح